

بلاغ صحفي

تنظم الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بشراكة مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية واللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، ورشة توعوية لفائدة الفاعلين في سوق الرساميل.

الدار البيضاء، 5 فبراير 2025

نظمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC) بشراكة مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية (ANRF) واللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما (CNASNU)، ورشتين توعويتين حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

جمعت هاتان الورشتين، اللتان تدخلان في إطار استمرارية أنشطة التوعية التي تنظمها الهيئة المغربية لسوق الرساميل، نحو مائة من مسؤولي منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا المراقبين الداخليين لشركات البورصة، وشركات التسيير، وماسكي الحسابات والمرشدين في الاستثمار المالي.

حيث قدمت الهيئة الوطنية للمعلومات المالية عرضاً حول الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المغرب، مع التذكير بالتزامات الأشخاص الخاضعين. كما قامت بتقديم حصيلة حول علاقتها العملية مع الأشخاص الخاضعين، مؤكدة على أهمية التصاريح بالاشتباه، التي تعد مؤشراً رئيسياً لفعالية منظومة اليقظة والمراقبة الداخلية.

وخصص العرض الذي قدمته اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، للإطار القانوني والمؤسسي والتقني لتطبيق العقوبات ذات الصلة. وبنفس المناسبة تم تقديم المؤشرات المتعلقة بمدى استجابة المتدخلين في سوق الرساميل للتحديات التي تطرأ على اللوائح الأومية والوطنية.

كما كان هذا اللقاء أيضاً فرصة للهيئة المغربية لسوق الرساميل لتقاسم مع مختلف المتدخلين نتائج خريطة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب برسم سنة 2024 الخاصة بسوق الرساميل، مع تسليط

الضوء على وضعية المتدخلين فيها ومتطلبات اليقظة وأحسن الممارسات، وكذا الحث على أهمية تظافر الجهود من أجل الاستعداد للجولة القادمة من التقييم المتبادل للمغرب اعتباراً من سنة 2026 من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نبذة عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC)

تعتبر الهيئة المغربية لسوق الرساميل السلطة التنظيمية لسوق الرساميل في المغرب. وتسهر الهيئة في إطار المهام المنوطة بها على ضمان حماية المدخرات المستثمرة في الأدوات المالية وعلى حسن سير وشفافية سوق الرساميل في المغرب.

وبصفتها عضواً في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) منذ عام 1996، وقعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في عام 2007 اتفاقية التبادل والتعاون متعددة الأطراف (مذكورة تفاهم متعددة الأطراف/MMOU) للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية مما جعل المغرب الدولة الرابعة والأربعين عالمياً وثالث دولة إفريقية توقع على هذه الاتفاقية. وتترأس الهيئة منذ فبراير 2020 اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC).

www.ammc.ma

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

جهة الاتصال:

الهيئة المغربية لسوق الرساميل

السيدة دانية بوهلال

[dania.bouhlal@ammc.ma](mailto:дания.بوهلال@ammc.ma)

07 07 29 19 31